

امن اسرائيل وسيادة فلسطين

غسان سلامة *

لا بد انك تشعر بالخيبة والاشمئزاز عندما تلمس مضمون الرد الاسرائيلي على الخيار التاريخي الذي تبنته القيادة الفلسطينية بقبول الحل السلمي وتقسيم فلسطين ومبدأ التفاوض مع اسرائيل. فبعض الاسرائيليين، وثلاثي شامير - شارون - اريزن على رأسهم، يتصرفون وكأن شيئاً لم يكن، وكان الانتفاضة غير حاصلة، وكان قيادة المنظمة لم تتفوه بكلمة. وعندما يقدمون على شيء، كالدعوة لانتخابات مثلاً، أو كالطلب من واشنطن التدخل، يترجعون بعد حين، وكانهم لا يحكوا ولا طلبوا ولا عرضوا.

لكن الحق يقال ان ثمة تياراً آخرأ في اسرائيل يتبني عدم التقليل من اهميته، وهو تيار لس اهمية الانتفاضة واخذ علماً بما قالته قيادة المنظمة، وهو الآن يقترح رداً على هذه التطورات مفاده ان اسرائيل لن تقبل يوماً بما هو اقل من امنها، وان الفلسطينيين لن يقبلوا بما هو دون السيادة. كلام متقدم، ايجابي، يفتح باب التفاوض على مصراعيه.

لكن الخيبة تصدمك عندما ياتيك تحديد هؤلاء الاسرائيليين «التقدميين» لامنهم وتحديدهم للسيادة الفلسطينية. فلائحة الشروط الامنية طويلة عريضة. فان قبل بها الفلسطينيون، كما هي، لن يبقى شيء من سيادتهم. وكان اسرائيل تأخذ باليسرى ما اعطاه باليعني، فالاسرائيليون (المسالون) يريدون اشياء كثيرة للغاية لقاء قبولهم بحق تقرير المصير للفلسطينيين، وهم هياوا لائحة منها، على سبيل المثال لا الحصر:

- تعديلات في حدود ١٩٦٧ بحيث تبقى القدس موحدة وتضاف اليها مدن جديدة بناها الاسرائيليون الى الشرق من القدس، وهم يطالبون أيضاً بتعديلات حدودية في منطقة طولكرم حيث كانت «خاصرة» اسرائيل وفقاً لحدود ١٩٤٨ مخيفة جداً.

- دولة فلسطينية منزوعة السلاح. يكلام آخر، لن يحق لها ان تنشئ جيشاً، واقصى ما يمكن ان تطمح اليه هو قوة شرطة من عدة الاف من الفلسطينيين.

- مطلوب ان تتعاون تلك الدولة مع اسرائيل في مجال «مكافحة الارهاب»، بحيث تقوم بتبادل المعلومات مع اسرائيل وبمنع التسلسل اليها.

- ولن نصل لهذه اللحظة السعيدة، الا بعد مرور مرحلة انتقالية، قد تطول وقد تقصر، يكون لاسرائيل خلالها الحق في ابقاء تمرکزات لجيشها في الضفة الغربية، ومخطات للانذار المبكر على طول نهر الاردن.

- ومطلوب ان يتخلى الفلسطينيون نهائياً عن حق العودة الى داخل حدود اسرائيل لسنة ١٩٤٨، كما لن يحق لهم الاتيان بملايين جديدة للضفة الغربية من امكن سكنهم الحالية. ومطلوب من الدولة

العديدة ان تقوم بمشروع متكامل لابقاء الفلسطينيين حيث هم، وناهيلم، بحيث لا يعوون يفكرون باصولهم.

- ومن المفهوم ان تلك الدولة لن تكون قادرة على طرد المستوطنين اليهود من الضفة والقطاع. وربما ان بعضهم المنتشر هنا وهناك لن يقبل بالعيش داخل سيادة فلسطينية، وهؤلاء يتناقلون انذاك بمحض ارادتهم الى اسرائيل ذاتها.

- ضف الى ذلك ان قيام الدولة الفلسطينية سيرتب على الاردن تبعات مهمة منها، مثلاً، تعهد عمان بعدم تمرکز اي قوات عربية غير اردنية في المملكة الهاشمية، والتعاون مع اسرائيل في المجال الامني، ناهيك عن الدخول في كوفيديرالية مع فلسطين واسرائيل، تحشّر الفلسطينيين سياسياً لاطول فترة ممكنة.

- وسيترتب على الفلسطينيين اقناع الدول العربية المختلفة بعقد صلح مع اسرائيل ويوطن الفلسطينيين المقيمين في كل واحدة من هذه الدول.

هذه بعض ملامح الصلقة كما يراها الاسرائيليون. وان انت فتحت الباب على مصراعيه، سمحت للاسرائيليين باذخار شروط جديدة لا تعد ولا تحصى. فهم لا يقبلون باقل من امنهم المطلق، وهذا يعني عملياً انه لن يبقى شيء او بالكاد من تلك «السيادة» التي يعترفون بها للفلسطينيين. فكيف يمكن التحدث في السيادة والقيود التي ذكرنا قد الفرغت المفهوم من جل محتواه؛ ففي المفهوم الاسرائيلي الرائج (لدى التقدميين منهم، ناهيك عن الشاميريين)، لن تكون للدولة الفلسطينية من اسباب السيادة الا ما هو رمزي منها: علم، نشيد وطني، متحف لالثار، وبعض سفارات في الخارج. اما الباقي فهو ضحية عملية استتباع واسعة الشروط تجعل من فلسطين العتيدة، اقل من باننوتستان افريقية.

والذين اخذوا على انفسهم مجادلة الاسرائيليين في هذي الامور، اصطدموا فوراً بحائط «الرأي العام» الاسرائيلي. فالمفاوض الاتي من تل ابيب يبدا باشعارهم انه متقدم جداً في ارائه بالنسبة الى مواطنيه الاخرين، الذين لا يزالون يشددون على مبدأ ضم يهودا والسامرة، الى اسرائيل، وانهم من مؤيدي مقولة الاردن كوطن بديل للفلسطينيين. ومنهم طبعاً من يدعو لطرده ابناء الضفة جمعياً نحو شرق الاردن حلاً للمسألة.

وفي المقابل فان المفاوضات الاسرائيلي نادراً ما يقبل بفكرة وجود رأي عام فلسطيني او عربي. وكان الخيبة الاسرائيلية الحاكمة عاجزة عن التحرك خطوة واحدة الى الامام ان لم تستمع لرأي آخر اسرائيلي في هرتزليا، واليهودي السوفياتي القادم مؤخراً ليسكن في ميناء ايلات. في المقابل من المفروض على القائد الفلسطيني او على اي رئيس دولة عربية ان «يسلم» للاسرائيليين كامل شعبه، لانه حاكم مطلق، تماماً كما «سلم» انور السادات قبول

مصر بالصلح المفرد، بعد ان قرر ذلك بمفرده وتبعه شعبه على تلك الطريق دونما ممانعة. من هنا نوع من الاختلال العميق في العلاقة اذ انه يتطلب من «المسار السلمي»، ان يحترم رأي مستوطن اسرائيلي في الضفة غاضب، او سائق شاحنة في ناتانيا مضطرب الرائي، ولكن الملايين الفلسطينية (والعربية) مطلوب منها ان تتبع كالتعاج قاداتها اينما ذهبوا. ولا يخفى على احد ان اختلالاً كهذا من شأنه ان يعطي المفاوضات الاسرائيلي اوراًافاً اضافية حرم منها الفلسطيني (والعربي).

في وسعنا طبعاً التوقف عند هذا الحد من التوصيف لشتم «المسار السلمي»، ونبذ من القدم عليه ولعنه. كيف لا وتناج عقود متواصلة من القهر والظلم والتشريد قد

الاسرائيليون لا يقبلون

بأقل من امنهم المطلق، وهذا

يعني عملياً انه لن يبقى شيء

او بالكاد من تلك السيادة التي

يعترفون بها للفلسطينيين، مما

يجعل فلسطين العتيدة، اقل

من باننوتستان افريقية.

تنتهي بدويلة هشة هزيلة، معدومة شروط الاستقلال، مفقودة اسباب السيادة؛ بوسعنا طبعاً ان نتلحق بجوقات الندب على حيفا والتاسف على يافا، وكلتاهما قد تصحان عصيتين على اي حق عودة او على اي مطالبة بالزيارة. وبوسعنا ان ندخل في شلل الرفض المطلق للمسار باسره بانتظار اليوم الذي يتمكن فيه العرب من فرض ارادتهم على اسرائيل، بل قد يتمكنون من ازلتها تماماً من الوجود، فلا يضطرون للتفكير لا بشروط السلم ولا بئمنه.

هذه هي بعض المواقف التي تعترضك وانت تستمع للانتقادات المتكررة، والعنيفة احياناً، على خيارات القيادة الفلسطينية. ولا زيب ان مواقف الرفض، لا سيما وشروط «اهل السلم» في اسرائيل هي التي ذكرنا، تلقى القبول والرضى في اي قلب عربي حريص على احقاق الحق. فما الحاجة لدولة قزما ان كانت تلك هي القيود التي تربطها، وما الحاجة لجواز سفر ان كانت الدولة التي تصدره غير موجودة في الواقع